

## عرض لكتاب: التعليم ... الفرصة للإنقاذ\*

عرض أ. د. مصطفى احمد مصطفى\*\*

### مقدمة:

بين المستقبل والحاضر كان إهداء الكتاب للحفيدتين والأب ووالد الزوجة مع إشارة مقصودة عن احترام العلم ... وجرأة المبادرة ... واتباع المنهج العلمي في التحليل واستخراج النتائج، وتراوحت كلمة الناشر بين الرؤية والرسالة للنية التي عقدت لنشر سلسلة من الكتب تتناول قضايا يأتي في طبيعتها التعليم ... الرعاية الصحية ... الابتكار والإبداع ... البحث العلمي ... الديمقراطية ... الحرية .. التكافل الاجتماعي ... المواطنة، وبأسلوب جديد يعتمد على المنهج العلمي والمصارحة والمكاشفة - ترسم إمكانات علاج القضايا القائمة على المعرفة العالمية والدراسات المستوعبة بدروسها المستفادة منها.

في مقدمة الطبعة الثانية الممهورة في غلافها (الطريق إلى النهضة)، (كمضمون للمستقبل) كان التأكيد علي البعد عن استهلاك الكلمات وإفراغ المضمون ... كان التبصير والتحذير أن فرصة الإنقاذ (مازالت قائمة) (وقد تكون الفرصة الوحيدة) تأكيداً علي ( الانتصار على الجهل والمؤامرات ) ولن يتأتى ذلك إلا من خلال روافعها:

العلم .. المعرفة .. البحث .. الجودة .. الدقة .. الشغف .. الإصرار .. المقاومة.

ثلاث سنوات مضت بين إصدار الطبعة الثانية والطبعة الأولى (حدث فيها ما حدث: يناير ٢٠١١- يونيو ٢٠١٣) الأمر الذي استوجب تحديث الكثير من البيانات والأرقام (تأكيداً علي إتباع المنهج العلمي- واحترام العلم- لإثراء التحليل وصقل النتائج).

\* المؤلف أ.د. حسام بدرأوى. ط٢- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية -٢٠١٤ - ص٣٣٦.

\*\*أ. د. مصطفى احمد مصطفى-أستاذ متفرغ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية - معهد التخطيط القومي.

أظن أن الكاتب متأثر بالدكتور طه حسين برؤيته وأفكاره عن التعليم (مستقبل الثقافة في مصر) لم ينفصل عن الرعيل الأول من الرواد في عصره: كل من المرحوم (عصام الدين جلال - محمود محفوظ- إبراهيم بدران- إبراهيم ناجي- يوسف إدريس- مصطفى محمود ومن أيقونات معهد التخطيط القومي الراحلة عن عالمنا أشرف حسونة .. وكلهم أطباء) هل هي المصادفة أم القدر .. أم الإحساس المشجون .. والإدراك الرفيع والسمو بالذات الإنسانية كروية .. كرسالة .. كانصهار متعدد الرقائق لتمثل أماننا للحظة في مشهد واحد: (الفرصة للإنقاذ) لنرى ونبصر ونتبصر : الوطن- الانسان- التنمية و المستقبل.

تشتمل الصفحات التالية بالحرص على دقائق عبارات ومفردات الكتاب ما يجعلنا نعيش اللحظة، أملاً ليس عصياً من أجل المستقبل، من أجل أجيال تعيش له وبه، ليبقي خلود الوطن.

### الفصل الأول: فصل عام عن النهضة والأمل في الإصلاح :

١٢ (اثني عشر دعامة ) لحدوث النهضة في مصر، (وجدانها الثقافة والتعليم)

- \* الدعامة الأولى: إحداث تغيير ثقافي وسلوكي في وجدان المجتمع من بداية التعليم.
- \* الدعامة الثانية: تخفيف سيطرة الدولة وتدخلها المباشر في شئون الأفراد والمؤسسات.
- \* الدعامة الثالثة: إجراء تغيير هيكلي في الاقتصاد المصري، بهدف تحفيز النمو وإستدامته وتوازنه، والقطاعات التي يجب أن تقود مسارات التنمية.
- \* الدعامة الرابعة: التخلي عن نمط التكديس المكثف للسكان في مناطق جغرافية معيشية، وإعادة رسم خريطة مصر.
- \* الدعامة الخامسة: التوقف عن التفكير السلبي الذي يدور في حلقة الفقر الفكري والإقتصادي والتصدى لفقر القدرات.
- \* الدعامة السادسة: خلق أدوار جديدة للأطراف المعنية والفعالة في إطار اقتناع حقيقي بالمشاركة المجتمعية، ورفع سقف الأمل في الإصلاح.

\* الدعامة السابعة: التطوير والابتكار، وريادة العمال عن طريق تقديم البحث العلمي والتحليل العلمي للمواقف الراهنة لسياسات العلم والتكنولوجيا كملتقى لكل السياسات التي تحدد مستقبل الأمة.

\* الدعامة الثامنة: إصلاح الجهاز الإدارى للدولة، وترسيخ إخلاقيات وقيم ومبادئ النزاهة، ودعم الشفافية، ومحاربة الفساد .

\* الدعامة التاسعة: الحفاظ علي البيئة من أجل الأجيال القادمة.

\* الدعامة العاشرة: إستعادة الدور الفعال لمصر في أفريقيا والشرق الأوسط.

\* الدعامة الحادية عشر: تجمع المجتمع حول إلهام مشروع قومي كبير.

\* الدعامة الثانية عشر: الطاقة الكامنة في الشعب المصري لشحن الهمم والطاقات، وبناء الأمل والإلهام.

### الفصل الثاني: الجامعات "بناء حضارة أم مقدمو خدمة تعليمية"؟:

• تصدر هذا التساؤل: ما الأغراض التي ترجي من التعليم العالي في أى أمة ؟ وماذا نطلب منه وله؟

• التعليم العالي قاطرة التنمية في أى مجتمع .. فهو تعليم لا يأتي كرد فعل لحالة سوق العمل، أو نسب البطالة، أو حال مهنة من المهن في لحظة زمنية بعينها، ولكنه هذا النوع من التعليم الذي يرسم ملامح المستقبل، وبتبني البشر القادرون علي صنع التنمية وليس ملء فراغ الاحتياجات.. يبني الإنسان صانع الفرصة ومحققها، وليس فقط المستفيد منها.

• هوية الجامعة .. وظائف الجامعة .. خصوصية الجامعة.

• إلهام ما كتبه د. طه حسين في كتابه (مستقبل الثقافة في مصر) منذ حوالى سبعين سنة.. فيقول: "إن الجامعة لا يتكون فيها العالم وحده، وإنما يتكون منها الرجل المثقف المتحضر الذي لا يكفيه ان يكون مثقفاً، بل يعنيه ان يكون مصدراً للثقافة، ولا يكفيه ان يكون متحضراً، بل يعنيه أن

يكون منمياً للحضارة، فإذا قصرت الجامعة في تحقيق خصلة من هاتين الخصلتين، فليست خليفة أن تكون جامعة، وإنما هي مدرسة متواضعة من المدارس المتواضعة، وما أكثرها، وليست خليفة ان تكون مشرقاً للنور للوطن الذي يقوم فيه، والإنسانية التي تعمل لها، وإنما هي مصنع من المصانع، يعد للإنسانية طائفة من رجال العمل، محدودة آمالهم، محدودة قدرتهم على الخير والإصلاح"

### الفصل الثالث: إصلاح التعليم العالي في مصر:

• سبع سياسات رئيسية وضرورية للمضي قدماً على نهج الإصلاح الجاد في مجال التعليم العالي في مصر:

- \* إعادة صياغة مسئوليات الدولة تجاه نظام التعليم العالي، جامعاته ومعاهده.
- \* التوسع في نظام التعليم العالي لتلبية احتياجات الطلاب الجدد، وفقاً لرؤية محددة ومعلنة تشمل التعليم الفني والتدريب المهني.
- \* إعادة تنظيم جذرية للمؤسسات التعليمية بهدف تحسين الجودة، والوصول إلي المستويات العالمية التي نختارها.
- \* تطوير نظام متعدد ومرن يتفق مع احتياجات التنمية، ويتصل ويفتح على الحركات الدولية المعنية بالتحسين، وتحديث طرق التدريس والبحث ( العالمية والمحلية ).
- \* إجراء تحرك ضخم ومتكامل كأساس لوضع البحث العلمي ونشاطاته كمكون حياتي في مؤسسات التعليم العالي.
- \* تنمية العلاقات الديناميكية بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل.
- \* الإلتزام بالنزاهة الأكاديمية والمؤسسية، وتوضيح ذلك في بيان رسالة كل مؤسسة تعليمية، بحيث ينبغي ان تعكس قيم الصدق والمساءلة والمسئولية كقيم أساسية، فضلاً عن إحترام الأمانة العلمية والحرية، بالإضافة إلى مبادئ تحترم تكافؤ الفرص والتعددية.

وقد تتقل الكتاب عبر تفصيلات تدعمها الأدلة بالأرقام والإستشهاد تدليلاً بالتجارب الدولية خاصة الأوروبية (عملية بولونيا) للإستفادة منها، وامكانية تطبيقها علي آمالنا في مصر، وكذا ما أشير له (إعلان بوخارست) بشأن القيم الأخلاقية والمعنوية للتعليم العالي والعلوم في أوروبا..

\* يجب طرح قضايا التعليم العالي وتحدياته بشفافية وعلي المستويات كافة، وعلي المسؤولين عن التعليم أن يسألوا أنفسهم ويسألوا مؤسساتهم عنها، في محاولتهم لتحقيق موازنة بين مختلف السياسات المتبعة، ومختلف النشاطات المؤسسية في التعليم العالي، وبين الحاجات التي يملها الاقتصاد الجديد.

\* مؤسسات التعليم العالي هي بمثابة عامل التغيير داخل المجتمعات النامية الذي يقودها نحو المستقبل، ومن ثم لا ينبغي ان نسمح لتلك المؤسسات بالانهيار، بل يجب إيلاء الأولوية لإصلاحها، فهي ضرورية للمجتمع برمته، غير ان هذا الأمر لا يمكن تحقيقه بنفس مستوى التفكير الذي كنا عليه ساعة خلق المشكلات الحالية.

#### الفصل الرابع: البعثات الخارجية.. طريق التنوير:

\* تشير اللمحة التاريخية الي إرسال الطلبة المتميزين إلى غربي أوروبا، وتنقسم البعثات التعليمية إلى أربعة أنواع:

\*بعثات الحصول على درجة الدكتوراه.

\* بعثات داخلية.

\* بعثات إشراف مشترك.

\* مهمات علمية على نفقة البعثات.

\* تشير الإحصائيات من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٩ ( كما أوردها الكتاب) إلى انخفاض عدد البعثات الخارجية للحصول على درجة الدكتوراه المدعمة من الحكومة. وقد يكون إرتفاع تكلفة التعليم

بالخارج ومحدودية الدعم المقدم من الحكومة، وقصرها علي مجالات الهندسة والعلوم والطب في معظمها.

\* ولعل الإيجابيات التي يحققها نظام البعثات قد تقلل من الفائدة المرجوه منها، وتحد من تحقيق هدف تنمية وتطوير التعليم والبحث العلمي ورفع كفاءة مؤسساته، نظراً لأن للتحديات والممارسات السلبية التي تواجه البعثات الخارجية عدد الكتاب بعضاً منها: عدم وجود خطط واضحة للبحث العلمي لدى الجامعات المصرية، وضعف ميزانياتها إن وجدت، المركزية الشديدة في إدارة نظام البعثات في مصر، صعوبة تأقلم المبعوثين مع المجتمعات الأجنبية أحياناً، عدم كفاءة أعضاء البعثات، خاصة من الناحية اللغوية ومهارات فنية (مثل مهارات الحاسب الآلي، وطرق وأساليب البحث العلمي الحديثة)، اختلاف نظام التعليم المصري وشهاداته عن النظم المعمول بها عالمياً، عدم جدية عمليات متابعة المبعوثين علمياً، عدم عودة المبعوثين إلى جهات مؤسساتهم الأصلية بعد العودة، ضعف العائد من التبادل العلمي بين المشرفين .

\* إذا أردنا ان تحقق رؤية نحو خلق مجتمع عصرى أساسه المعرفة، فإن ذلك يستلزم ان تحدد ( بدقة ووضوح) أهداف النهضة العلمية، وان ترسم خريطة (إنتقائية) للجامعات والمؤسسات البحثية علي مستوى العالم المتميزة في فروع العلوم المختلفة وفق معايير الجودة الدولية، لتوجيه مبعوثينا لاكتساب ما يحقق اهداف الرؤية بفاعلية وكفاءة. إن ذلك يستلزم تطبيق آليات ضرورية لتنفيذ هذه الرؤية. إن ذلك يتطلب توفير التمويل والموازنات، ربط ذلك بأولويات الدولة، طبقاً لخطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية وتطلعاتنا للمستقبل، حسن اختيار الدعم الفني واللوجيستي في اختيار المبعوثين، والمستشارين الثقافيين العلميين لمصر في الخارج، مد جسور التعاون مع علماء مصر المقيمين والعاملين في الخارج، تطبيق نظام الساعات المعتمدة (أخذاً بعملية بولونيا) لتيسير التعاون بين الجامعات المصرية والعالمية في مجال التعليم والبحث العلمي.

يخلص هذا الفصل إلى خاتمة تقول بأن الانفتاح على العالم والتفاعل مع العلم بدون حدود جغرافية، هو أحد المداخل للتأثير الإيجابي على حركة تطوير التعليم في مصر، لننتقل من مجرد مستخدمين للمعرفة إلى صانعين لها، لتكون مصر كما يؤهلها مواطنوها صانعة حضارة، تضيف الي العالم، وتكتب تاريخاً جديداً لها.

### الفصل الخامس: الحياة الطلابية:

• يشير ما ورد في الكتاب عن قصور الرؤية الشاملة لفلسفة الحياة الطلابية وإرتباط ذلك بالغياب المؤثر للقيادة الواعية من أعضاء هيئة التدريس في المدرسة والجامعة التي نتفهم وتدرك أهمية مشاركة التلميذ والطالب في إدارة أمورهما داخل المؤسسة التعليمية، وكذلك معنى وأهمية المنافسة بين مؤسسة تعليمية وأخرى أكاديمياً ورياضياً، ومعنى تكامل الأنشطة الطلابية مع النواحي المعرفية واكتساب المهارات.

• ما ورد فيما ذكر (حالياً) أهمية إحداث تغيير جذري في اللوائح المنظمة للحياة الطلابية، وذكر الكاتب في كتابه أنه قد تقدم بمشروع تعديل اللائحة الطلابية بشكل يتواءم، ويسهم في إحداث أثر فعال لتنمية القدرات، وتفجير الطاقات، وبث روح العمل الجماعي والوطني، واكتشاف المواهب القيادية والإدارية، وإيجاد المناخ الديمقراطي لمبادراتهم وإبداعاتهم، وقد كانت الإستجابة جزئية في لائحة ٢٠٠٧، إلا ان ذلك لم ينعكس بأى شكل علي الحياة الطلابية، كما هي موصوفة في هذه السياسات (مما يمثل إضافة الي الفرص الضائعة).

### الفصل السادس: عن الجامعات الخاصة:

• كما يرد في رأى كاتب الكتاب.. فإن الجامعات مهما تعددت ملكيتها، للدولة أو للقطاع الخاص أو القطاع الأهلي، فإن عليها أن تعد خريجاً متكامل الشخصية، مسلحاً بالعلم الحديث والمهارات الحياتية، والإتجاهات الايجابية التي تؤهله للمواطنة الصالحة، ولمواكبة المستحدثات والمتغيرات اليومية وللمنافسة العالمية.. إن خريج الجامعة لا يجب أن يكفيه أن يكون متحضراً، بل يعنيه أن

يكون منتمياً للحضارة، ولا يجب أن يعنيه أن يكون مثقفاً، بل أن يكون مصدراً للثقافة، فهل تقوم الجامعات الجديدة بهذه المهام فعلاً أم لا؟ هل هي إضافة عددية أم نوعية للتعليم العالي؟ وما الفرق بين الجامعات الخاصة في مصر والدول الأخرى؟ أسئلة كثيرة تتم إثارتها بين الحين والآخر، وتستحق أن يكون لدينا مفهوماً متكاملًا لدور التعليم الخاص العالي في مصر، بدلاً من عدم وضوح الرؤية، والتضارب في الآراء، الذي يعتمد علي الإنطباعات وليس الحقائق.

• هذا الشكل من القطاع الخاص في التعليم العالي ينبغي أن يتم التعامل معه بما يضمن حقوق مساهميه، وبما يضمن قبل ذلك حقوق المواطن، ولتحقيق هذا الهدف الثنائي:

- \* وجوب ترسيخ مفهوم رسالة الجامعة واهدافها عند القائمين بالعمل في الجامعات الخاصة.
- \* قيام هيئة الاعتماد وضمان الجودة في التعليم بأداء دورها.
- \* الإهتمام والتأكيد علي أهمية توسيع قاعدة الملكية لأسهم هذه الجامعات.
- \* تحديد مسؤوليات كل من رأس المال والإدارة الأكاديمية واليومية للجامعة.
- \* تحديد صيغة تمثيل وزارة التعليم العالي في إدارة الجامعات الخاصة، إما علي مستوى مجلس الأمناء، أو مجلس الإدارة، في حدود مسؤولية كل مجلس منهما.
- \* ترسيخ أسس الممارسة الديمقراطية كمنهج حياة داخل الجامعات.
- \* التأكيد على أهمية مراجعة ميزانيات الجامعات من قبل مراجع خارجي معتمد.
- \* أن يرتبط قبول الطلبة بالجامعات الخاصة بالحد الأدنى المنصوص عليه في القرار الجمهوري بإنشاء هذا النوع من الجامعات، القدرة الاستيعابية المقدره لكل كلية، القدرات الخاصة للطلبة بما يتوافق ومتطلبات الدراسة التي تحددها كل جامعة.
- \* التأكيد علي ضمان عدم تأثير مخاطر الإئتمان التي قد يحصل عليها مؤسسو الجامعات الخاصة لعدم المساس بأداء وظيفتها التعليمية، وعدم المساس بحقوق الطالب.



- \* إيجاد الصيغة المناسبة للعلاقة التعاقدية بين كل جامعة واعضاء هيئة التدريس، بما يكفل الحقوق المتبادلة للطرفين، وإمكانية الاطلاع عليها من الدولة.
- \* حث الجامعات العامة والخاصة علي إعلان معايير وأساليب اختيار قياداتها الإدارية والأكاديمية، بما يضع هذه القيادات أمام مسؤولياتها، ويعيد ثقة المجتمع فيها.
- \* وضع ضوابط للتحويل من جامعة إلي أخرى، تضمن عدم استغلال هذه الامكانية للتهرب من التقييم العالي الجامعي.
- \* دمج ثقافة البحث العلمي في المنهج الأكاديمي للطلبة لإفادة وخدمة المجتمع والبيئة المحيطة.
- \* التوسع في مشروعات المشاركة المجتمعية لإتاحة الفرصة للطلبة والطالبات للإرتباط بمجتمعاتهم المحلية.
- \* تقييم تجربة التعليم الخاص في التعليم العالي في فترات زمنية، يقترح لها من ثمان إلى عشر سنوات، ليتعدى دور هيئة ضمان الجودة والإعتماد في التعليم على الأثر المجتمعي والتنموي لهذه المؤسسات، ومتابعة خريجي هذه الجامعات في سوق العمل، وأثرهم الثقافي والحضارى على المجتمع كله.
- \* تشكل قضية الاعتراف بالشهادات ومعادلة الدرجات العلمية، بعض النقابات المهنية، قد لا تعترف بخريجي التخصصات المهنية، مثل الطب والأسنان والصيدلة والحقوق، وبهذا يغلق أمام خريجي الجامعات الخاصة مجال العمل الخاص. إن الطلبة غير المصريين في الجامعات الخاصة المصرية، أصبحوا يعانون أيضا من ان بلادهم قد لا تعترف بمؤهلهم، قياساً على عدم الاعتراف بمؤهل الطلبة المصريين، وهو الأمر الذي سيؤدى إلى إنهاء وفود الطلبة الأجانب الي الجامعات الخاصة المصرية نهائياً في المستقبل.

### الفصل السابع: الإطار الوطنى للمؤهلات في مصر:

• الإطار الوطنى للمؤهلات هو إطار يحدد مستوى لكل مؤهل من المؤهلات الوطنية، تبعاً لمجموعة من المؤشرات المرجعية، التى توضح مكونات التعلم الذى يشكله المؤهل، وهو يستخدم كأداة للمقارنة بين مخرجات التعليم التى توصف عادة من خلال محتوى المعرفة، والمهارة والجدارة، التى يكتسبها حامل المؤهل، وهو يعتبر من أدوات توكيد الجودة علي أساس المعايير، التى تعمل عليها جهات التعليم والتدريب، في تكوين أو تطوير المؤهل الذى تقدمه، وتتجلى فائدته في: تنظيم سوق العمل، والتوفيق بين العرض والطلب، وحراك العمالة محلياً ودولياً، وينظر إليه كوسيلة لإتاحة التعلم لجميع الأفراد مدى الحياة:

• حتى يمكن لنا أن نرسم خريطة للمؤهلات في مصر، فلا بد ان تبدأ الخطوة الأولى، بوضع تصور لما يجب ان يكون عليه شكل الإطار الوطنى للمؤهلات، بحيث يتسع لكل انواع المؤهلات بمختلف مستوياتها، التى ستوضع في هذا الإطار بطريقة منطقية ومنسقة، تأسيساً على مجموعة من المعايير المشتركة المتفق عليها.

• يفترض ان تتوافر في الإطار - عند الإنتهاء من تصميمه - أربع خصائص ضرورية هي:  
\* وضوح للعلاقة بين الأنواع المختلفة من المؤهلات المهنية والأكاديمية التى تقدمها نظم التعليم المختلفة (عام - عالي - فنى - تدريب مهنى) دون تفريق بين تعليم عام - خاص - نظامي - غير نظامي.

\* توصيف المؤهل على أساس المعارف والمهارات التى يكتسبها الخريجون من مختلف مسارات التعليم والتدريب.

\* تحقيق فرص أفضل للأشخاص الذين يعانون حالياً من النهايات التعليمية المغلقة، ويضطرون للتوقف عن التعليم عند عنق الزجاجة بين مسارات التعليم والتدريب، أو خارج نظم التعليم والتدريب الرسمية.

- \* إتاحة فرص أفضل لوضع المؤهلات الوطنية المصرية علي خريطة المؤهلات العالمية.
- من الملامح الرئيسية لتصميم الإطار الوطنى للمؤهلات أن يتكون من عدد مناسب في مستويات المؤهلات، يتحدد تبعاً للأوضاع السائدة في سوق العمل، ومصادر التعليم في مصر. وقد تتراوح المستويات من ٥ إلي ١٢ مستوى، ولا يوجد ما يمنع الاختلاف بين الدول في عدد المستويات، وهناك ثلاثة مؤشرات رئيسة لتحديد الفرق بين كل مستوى وآخر، لوضع المؤهل في الموقع الملائم داخل الإطار الوطنى للمؤهلات بالدولة. إن القاسم المشترك للمؤشرات بين أغلب الدول هو : المعارف - والمهارات - والكفاءات.
  - إن إقامة الإطار الوطنى للمؤهلات يحتاج الي وضوح في تعريف المؤشرات، حتى يمكن من خلالها توضيح الفرق بين كل مستوى وآخر.
  - كلفت الحكومة مبدئياً، هيئة ضمان الجودة والاعتماد في التعليم بمسئولية حيوية ومصيرية تقوم بعملها على مبدأ المشاركة من كافة الأطراف المعنية أصحاب المصلحة، ولتشمل وظائف رئيسة يقوم بها هذا الكيان:

\* الإشتراك في وضع إجراءات إقامة الإطار الوطنى للمؤهلات وتنفيذها ومتابعتها.

\* التشاور مع الجهات والأطراف المعنية حول تعميم توصيف المؤهلات تبعاً للمعايير.

\* تجميع وإدخال بيانات المؤهلات الحالية وتسجيلها في مواقعها المقترحة في الإطار.

\* متابعة الإلزام بالمعايير والمرجعيات في إضافة المؤهلات للإطار.

\* القيام بالاتصالات مع الجهات والأطراف المعنية لتزويدهم بالمعلومات والتوجيهات.

\* إقتراح السياسات المناسبة لتطوير وتنشيط مصادر منح المؤهلات.

\* المعاونة في وضع قواعد للاعتراف بالمؤهلات من خارج المصادر الرسمية.

\* القيام بأعمال البحث والدراسة في مناظرة المؤهلات الوطنية.

• دعماً لمجمل ما يجب ان يقدمه هذا الفصل كمحتوى، فإن خلاصة تحليلية لإطار المؤهلات الأوروبي للإستفادة والمقارنة بعنوان " نظرة علي تجربة عالمية، إطار المؤهلات في مجال التعليم العالي الأوروبي " وضع في نهاية الكتاب كملحق وحيد ومتميز .

### الفصل الثامن: التعليم الفني والتدريب المهني:

• في إستهلاله إحصائية عن مؤسسات التعليم الفني في مصر، فإن التعليم الفني – مثل أى نظام تعليمي قديم – يشمل نقاط ضعف، ويتعرض إلي تحديات كثيرة، كما يحتوى أيضا على نقاط للقوة، وفرص للتطوير والتنمية، ويعتمد ذلك على أصحاب الرؤى في دوائر صنع القرار، الذين يخلقون الأمل، أو ان ينغرسون في المحن، تحدد نقاط الضعف والتحديات بهدف التغلب عليها، والانطلاق إلي آفاق أوسع تليق بحضارة هذه الأمة، وليس بهدف قتل الأمل ووأد الفرص.

• إن مواجهة التحديات قد توالدت واتسعت في غياب الحلم وانعدام الرؤية، لأن السياسات المقترحة للارتقاء وتطوير التعليم الفني والتدريب المهني، يجب ان تكون جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية التنمية الإنسانية، وتنقسم تلك السياسات إلى ست حزم:

- \* سياسات خاصة بالتعليم العام المتصل بالتعليم الفني.
- \* سياسات خاصة بتطوير المظلة المسئولة عن هذا النوع من التعليم.
- \* سياسات خاصة بتطبيق نظم توكيد الجودة والاعتماد.
- \* سياسات خاصة بتطوير وتنمية أداء الكوادر البشرية العاملة في هذه المدارس والمؤسسات والمراكز التدريبية.

\* سياسات خاصة بتغيير نظرة المجتمع للتعليم الفني.

\* سياسات خاصة بمزاولة المهن المختلفة.

إن الإلتزام بهذه الحزم الست، حيث إحترام درجات الجدارة المهنية لكل مهنة، كما انه يخلق حركة إنسانية اقتصادية جديدة في المجتمع، تؤدي إلى رفع المستوى المهني للأفراد، وإيجاد فرص عمل

والأهم ملء فرص العمل المتاحة الآن، والتي لا يجد القطاع الخاص المصرى ذوى كفاءات لها، ويسعى للأسف إلى عمالة غير مصرية، تستطيع أداء المهنة في أسرع وقت وبأقل تكلفة - وبأعلى جودة في الوقت المناسب.

### الفصل التاسع : المعلم ... أساس التطوير:

• تعد كليات التربية هي الكليات الجامعية التي تعد المعلم إعداداً تخصصياً وتربوياً، لتعليم المواد الدراسية، وقيادة الأنشطة المدرسية المتضمنة في المناهج الدراسية، والمعتمدة في جميع المراحل التعليمية قبل الجامعية.

• كليات التربية تواجه مثلها باقي الكليات في الجامعات تحديات عديدة، فعلى الرغم مما قدمه المشروع القومى لتطوير كليات التربية من تجهيزات وإمكانات، وإقتراح مقررات أكاديمية وتربوية موصفة وهادفة لإعداد المعلم، ونمذجة مقترحات للبنية التحتية من حيث الأقسام والشعب، وبرامج لتنمية القدرات المهنية لأعضاء هيئات التدريس، وتمويل بعض المشروعات ذات الصلة .. فإنه مازالت هناك تحديات تواجه كليات التربية علي نحو خاص، لعل أبرزها عدم التنسيق بين أساتذة المواد التخصصية والمواد التربوية، في ضوء وحدة هدف إعداد المعلم الكفاء القادر علي تحقيق المعايير القومية للتعليم، وضعف التواصل بين الطلاب والأساتذة، وعدم الإلتزام بالساعات المكتبية، وغياب الإرشاد الأكاديمي، وهو ما يعاني منه التعليم العالي عموماً، هذا مع ضعف التنسيق المؤسسي بين كليات التربية ووزارة ومديريات التربية والتعليم، وعدم التقيد بتعيين الخريجين في المدارس، وكذلك ما تعانيه كليات التربية. من ضعف البحث التربوى وبحوث العمل التي تهتم بمشكلات تربوية وتعليمية، ويستلزم الأمر تمكين كليات التربية من التغلب علي هذه التحديات، لتوفير العنصر الفاعل والمؤثر في التنمية الإنسانية، ألا وهو المعلم المؤهل أكاديمياً وتربوياً.

• تندرج السياسات الخاصة بتطوير كليات التربية، ضمن إطار سياسات تطوير التعليم العالي بوجه عام، ولكن لخصوصية وأهمية هذه الكليات، تطرح مجموعة من السياسات والتي تشمل:

\* وضع رسالة محددة وواضحة وأهداف إستراتيجية لكل كلية، بما يتوافق مع خصوصيتها.  
 \* تطوير برامج وممارسات العمل بكليات التربية بحسب نظام الساعات المعتمدة، بما يعمل علي توحيد النظامين التكاملية والتتابعية، مع فتح المسارات بين كليات التربية والكليات الأخرى.  
 \* تطوير نظم القبول في كليات التربية من خلال وضع وتطبيق إختبارات قبول موضوعية لاختيار الطلاب، علي غرار إختبارات القدرات الخاصة.  
 \* الشراكة المؤسسية بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم، في تكوين المعلم وتنميته المهنية أثناء الخدمة.

\* إيجاد توازن مع متطلبات سوق العمل في الداخل والخارج وبين إعداد المقبولين في كليات التربية.

إن برامج العمل لتنفيذ جميع نقاط هذه السياسات لابد أن تنتج المعلم الكفاء القادر المتفتح المتقن، الذي يغرس قيم الحداثة والمعرفة ويؤكد الهوية المصرية.

#### الفصل العاشر: الفرص الضائعة:

• التوجه نحو مجتمع المعرفة يحتاج الي سياسات، وفي عامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ تم إعلان سياسة، كانت نتيجة جهد محترم لعشرات العلماء والمتخصصين، تعتمد هذه السياسة علي خمس توجهات تتكامل وتترابط فيما بينها لتحقيق مجتمع المعرفة وهي:

- \* التأكيد على التنمية البشرية وألوية تطوير التعليم .
- \* تحقيق التطوير التكنولوجي وتوفير البنية الأساسية التكنولوجية.
- \* تطوير استراتيجيات البحث العلمي والتطوير.
- \* دعم العمل الحر والمبادرة والابتكار .
- \* توفير المناخ المساند لمجتمع المعرفة.

- في إطار تحقيق السياسة الأولى وضعت رؤية متكاملة وحزم سياسات محددة ، تتوافق مع الرؤى العالمية لتحقيق ذلك والتي تشمل علي:
  - \* تطوير التعليم قبل الجامعي بشقية الفنى والعام، والتعليم العالي بفلسفة شاملة رؤية متكاملة.
  - \* ربط التعلم بسوق العمل، كفاعل معه، ومنمّ له.
  - \* التدريب والتعلم مدى الحياة، وهو امر علي الدولة التحفيز له وإعداد بنيته الأساسية.
  - \* محو الأمية خلال سنوات محددة، وهو للأسف مالم ننجح فيه حتى الآن.
  - \* تمكين المرأة في المجتمع، لأن نصف المجتمع هو إضافة جبارة للتنمية وعلامة علي النضج والتتوير.

إن أى سياسة تعليمية يجب ان تعتمد علي عدد من الأسس والمقومات، ومن اهمها:

- التعليم والتعلم عمليتان مستمرتان تبدآن من المولد وحتى نهاية الحياة، إلا ان التعليم النظامي يمثل جانباً رئيسياً لأنه يمثل أهم حلقات التعليم المستمر، ويؤدى الدور الرئيسي في إكساب الفرد مهارات الاتصال ومعرفة اللغة والرياضيات والفنون والحاسب الآلي، والقدرة علي الحصول علي المعلومة ، والتعلم الذاتي في المستقبل، والسلوكيات المتصلة بكل ذلك.
- أن تطوير التعليم في المجتمع المصري، لا ينبغي أن ينعزل بأي شكل عما يحدث في العالم من حولنا، ويجب ان يتوافر له قدر كبير من النظرة المستقبلية أو تطوير وربط المناهج بالمجتمع المحلي والدولي.
- إن المدرسة هي وحدة التعليم الأساسية، والمعلم هو خليتها الحية، وإدارتها هي جهازها العصبي، وأى تطوير لابد أن يعتمد على إعداد المعلم، حيث إنه هو صانع التطوير الأول، وهو وسيلته، وإعادة النظر في أحواله الاجتماعية والمادية، والعمل علي رفع مكانته الأدبية في المجتمع.
- إستناداً الي الأسس والمقومات المذكورة فقد طرحت ثلاثة محاور رئيسية للتطوير، بهدف أن تكون هذه المحاور المختارة وسيلة لممارسة التطوير بصورته الأشمل، ومدخلاً يمكن من خلاله

مناقشة الموضوعات المتصلة بها، والتوسع في جوانب التطوير في إطار سياسة عامة واضحة ومحددة وتتلخص هذه المحاور الثلاثة الرئيسية في التوجه نحو:

- تحقيق مبدأ الجودة الشاملة في التعليم.
- توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية.
- استكمال البنية الأساسية للمعرفة.

بالإضافة إلى ما طرح من رؤية شاملة للتطوير في عدة قضايا هامة، هي:

تطوير التعليم الفني، التعليم الأزهرى، التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، إيقاف التسرب من التعليم، تخفيض حدة التوتر في الامتحانات العامة، التأكيد على أهمية القضاء على الأمية، التمويل، دمج ذوى الاحتياجات الخاصة، كثافة الفصول، التعليم وسوق العمل.

وحتى يكون لهذا الطرح قيمة تطبيقية، تم في وقتها عرض تسعة مشروعات إستراتيجية محددة الزمن موثقة ومفصلة بالكتاب نذكرها في الآتي:

- ١- مشروع إسترشادى مقترح نحو التوجه لتوسيع قاعدة المشاركة في إدارة التعليم.
- ٢- إنشاء هيئة قومية للإعتماد وضمان الجودة في التعليم.
- ٣- وضع معايير قومية للتعليم المدرسي وربطها بالمعايير الدولية.
- ٤- مشروع تطوير البرامج والمناهج الدراسية في التعليم قبل الجامعي.
- ٥- مشروع التعليم الإلكتروني E.Learning
- ٦- مشاريع إسترشادية مساندة لبرامج التطوير.
- ٧- مشروع الإرتقاء بمستوى المعلم.
- ٨- مشروع إسترشادى سريع لتطوير المدارس التجريبية.
- ٩- مشروع إسترشادى للقضاء على أمية ٤ ملايين مواطن.



## الفصل الحادى عشر: تحديات التطبيق:

- إن تطوير التعليم والواقع السكانى فرض علينا مجموعة من التحديات الواجب مواجهتها:
- ضعف ثقة المجتمع بمؤسسات التعليم الرسمية وظهر نُسق لا نظامية موازية للنظام التعليمى (التعليم خارج المدرسة والإنتشار المرضى للدروس الخصوصية) .
  - ضعف الثقة فى الركن الأساسى للعملية التعليمية، وهو المعلم، وانخفاض قدره الاجتماعى وتقليص صلاحياته فى تقويم التلميذ، وتجدر الإشارة إلى أن انحسار ريادة المعلم، وتراجع دور المؤسسة التنويرى، ومحاولة وضع قوالب جامدة للتفكير، يأتى فى مقدمة التحديات التى يجب مواجهتها.
  - انخفاض درجة إتقان اللغات بما فيها اللغة العربية وضعف المستوى فى الرياضيات والعلوم، وابتعاد الشباب عن التخصص فيها.
  - انخفاض حجم الأنشطة الطلابية، أو انعدامه فى كثير من الأحوال، بكل ما يحمل من معانٍ سلبية فى بناء الشخصية.
  - تسارع الزيادة فى المعارف، والاحتياج لمزيد من الربط بين مناهج التعليم واحتياجات المجتمع وسوق العمل.
  - الانتشار الجغرافى غير المسبوق للمدارس فى كل مصر، بما فيه من إيجابية، وبما يحمله من تحد كبير فى إدارتها مركزياً، وصعوبة فى الارتفاع بمستواها وتقييم أدائها.
  - وجود أكثر من فترة يومية فى حوالى ٢٠% من المدارس، وبالتالي انخفاض ساعات التواجد بالمدرسة وغياب التلاميذ بشكل ملحوظ عن المدارس، خصوصاً فى المرحلة الثانوية، مما يهمل دور المدرسة فى بناء شخصية التلاميذ ويهدر القيمة التربوية لوجودها.
  - ضغط الامتحانات العامة بشكلها الراهن وأثرها على الطلاب وعلى الأسرة المصرية، وكونها ترسخ قدرات الطلاب على الحفظ والاستظهار، ولا تقيس قدرات التفكير العليا والإبداع، وتخلق

مناخاً اجتماعياً وسياسياً من الغضب والإحساس بالظلم، ينعكس على ازدياد فقدان الثقة في المؤسسة التعليمية.

• تراكم القوة المقاومة للتغيير والتطوير، مما يعيق محاولات التقدم في العملية التعليمية ويحمل الوزارة وحدها مسؤولية إحداث التغيير وإدارته.

- أن عدم مواجهة هذه التحديات بالإصرار اللازم والأولوية الواجبة أدى إلى: تهميش أكبر للفقراء، انتقال الفئات الأكثر قدرة إلى التعليم الخاص والأجنبي (داخل وخارج مصر)، وأثر ذلك على الثقافة العامة واستخدام اللغة العربية والانفصال الاجتماعي بين الطبقات، تحميل الفئات الأكثر فقراً تكاليف تزيد عن طاقتها.

- في متابعة إحصائية لأكثر من عقد من الزمان، وثق الكتاب تحدى عدم ملاءمة الموازنات المخصصة للتعليم لاحتياجات التطوير الشامل، مقارنةً بإجمالى الإنفاق العام وإجمالى الناتج المحلى، وتوزيع موازنة وزارة التربية والتعليم حسب التقسيم الإدارى (جهاز إدارى - محليات - هيئات خدمية).

- إن تحديات تمويل التعليم في مصر تتلخص في التالى: انخفاض الموازنة، ضعف مشاركة القطاع الخاص والمجتمع، عدم ارتباط الموازنة بالأداء، ضعف التمويل من الأنشطة الأكاديمية والمجتمعية، عدم تحقيق الاستفادة القصوى من منح ومساعدات التعليم، انخفاض كفاءة استغلال الموارد المالية، الانخفاض النسبى للطلبة الوافدين وعدم وجود مؤسسات تعليمية نشطة خارج مصر.

- لتحقيق مستوى التمويل المنشود تم طرح مجموعة من السياسات المتكاملة لكل من التعليم العالى والتعليم قبل الجامعى: زيادة تمويل الدولة وربطه بمعايير الأداء، إيجاد وتعزيز مصادر بديلة للتمويل التقليدى، تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والمشاركة في التمويل، الاعتماد على البحث العلمى والأنشطة المجتمعية كمصادر تمويلية، إصلاح هيكل وأنظمة الإدارة المالية في

- مؤسسات التعليم، تسويق المنتج التعليمى المصرى بالخارج، حسن توجيه المساعدات الدولية فى التعليم، ترشيد الإنفاق فى مؤسسات التعليم، التوسع فى أنماط التعلم غير التقليدية .
- أن تنمية مهنة التدريس ورفع كفاءة المعلمين والقوة البشرية فى التعليم، هذا التحدى فى التطبيق هو خطوة واحدة فقط فى طريق طويل يجب أن يشمل:
- العمل على تطوير كليات التربية، التى يتخرج منها معلمو المستقبل.
  - أن تبدأ أكاديمية المعلم بالترخيص لمؤسسات التدريب المختلفة واعتماد برامج تدريب المعلمين، التى تناسب مستويات المهنية وإعلانها وفتح الباب أمام المعلمين الراغبين فى تطوير أنفسهم، وتوفير التمويل اللازم لذلك.
  - الابتعاد عن مناخ تقويم المعلمين، بأعداد كبيرة فى نفس الوقت (بنفس طريقة الامتحانات التقليدية).
  - انعكاس رفع مستوى المدرسة، واعتمادها بواسطة هيئة ضمان الجودة والاعتماد فى التعليم، على هيئة تدريسها وإدارتها بالإيمان مع مشاركة المجتمع من خلال مجالس التعليم فى المحافظات، ومجالس الأمناء للمدارس، فى وضع قواعد هذه الحوافز وصرفها فى إطار من اللامركزية.
  - تأكيد أهمية مدير المدرسة، وإعداد برامج تعليمية وتدريبية لمديرى المدارس، الذين يمثلون مع المعلمين مدخل التنمية الحقيقية فى لبنة التطوير وهى المدرسة.
- إن اعتبار المدرسة وحدة التطور الأساسية، يعتمد على أدوار كبيرة لكل من هيئة الأبنية التعليمية والقضية المحورية لتوافر كتاب مدرسى مناسب لأهداف المنظومة التعليمية المرغوب فيها.
- بالرغم من أن تحدى تطبيق اللامركزية فى إدارة العملية التعليمية كما ورد فى الكتاب ينشأ من رؤية متكاملة والاستفادة بخبرات أنظمة إدارة التعليم فى مصر والعالم، إلا أنه قد ينشأ تخوف من ثلاثة عوامل تمثل تحدياً لهذا التوجه لابد من مواجهته.

- احتمال وجود ضغوط في المحليات نحو إرضاء المجتمع أو الوساطة، أو تحقيق مكاسب شخصية على حساب العملية التعليمية.
- عدم كفاءة السلطات المحلية أو الكوادر البشرية المؤهلة واعتمادها لمدد طويلة على السلطة المركزية.

- الخوف من تحكّم الأقاليم المنظمة في الأغلبية غير الكفاء أو السلبية في المحافظات.
- إن التغلب على تحديات التطبيق في مجمل السياسات التي ذكرت، يمكن أن توضع في برامج عمل ممكنة التنفيذ:

\* توفر الإرادة السياسية، غير القابلة للتنازل عن تحقيق طفرة مستدامة في مستوى التعليم في مصر، مهما كانت التكلفة ومشاركة المجتمع من خلال برنامج جاد يسوق لهذه السياسات ويشترك المجتمع في تنفيذها وتقويمها.

\* أولوية تحديد الموازنة اللازمة لذلك وتوفيرها.

\* الإعلان والتمسك أمام المجتمع بالمدى الزمني الذي سيتم التطوير فيه، بل والتسويق له على كافة المستويات في كل وسائل الإعلام.

\* إن تحقيق النجاح كحجم حرج في التطوير كخطوة أو خطوات في رؤية التطوير المتكاملة يمكن أن يكون : في عدد محدود أو محدد من المدارس في كل المحافظات، أو عدد من المحافظات، أو اختيار مراحل تعليمية بعينها، أو مع اختيار نوعية معينة من التعليم، أو مع اختيار بعض المناهج أو المقررات الدراسية، أو اختيار جامعة أو أكثر.

#### الفصل الثاني عشر: تكامل نظم التعليم المختلفة:

- أن أى إطار منهجى لا يجعل التعليم انعكاساً للمجتمع فقط، ولكن أيضا يؤكد أهمية التعليم في صنع الهوية، من خلال رؤية وسياسات تحلل الواقع وتستشرف المستقبل، وهنا إدراك أهمية الثقافة، وكما ورد في رأى الكاتب حول تكامل النظم التعليمية في مصر، حيث أفرزت حركة التاريخ

الاقتصادي والسياسي والاجتماعي مسارات متعددة فى التعليم المصرى . وهذه "المسارات" هى التى يطلق عليها مصطلح "الازدواجية فى التعليم" أو التعددية فى نظم التعليم، ويشير المصطلح إلى الحالات الأربع الآتية:

\*الإزدواجية بين نظم التعليم العام ونظام التعليم الدينى الأزهرى على مستوى المدارس والجامعات.  
\*الإزدواجية بين التعليم الحكومى المجانى والتعليم الحكومى بمصروفات سواء بالمدارس أو الجامعات.

\*الإزدواجية بين التعليم العام والتعليم الفنى.

\*الإزدواجية بين التعليم الوطنى والتعليم الأجنبى من ناحية لغة التعليم ومحتوى المناهج.

• دعمت عدة مصادر إحصائية ومعلوماتية تعريف الحالة الراهنة للتعليم المصرى كازدواجية على النحو الموضح، وقد يثير هذا درجة من الإلتباس والغموض فى تكامل نظم التعليم يستدعى توضيح درجة التناقض بين الأنظمة إن وجدت، وأن هذا المنظور يعنى فى الوقت نفسه أن نظاماً واحداً، فيها هو الصحيح أما بقيتها فينبغى نفيها حفاظاً على "الهوية" الوطنية . يرى الكاتب أن التعددية فى نظم التعليم لا يجب بأى حال أن تؤثر سلباً فى الهوية الوطنية، بل عليها أن تثريها وتدعمها، إن كان ذلك فى إطار من الإلتزام بالمعايير الوطنية فى التعليم التى تضعها الدولة، وتلتزم بها جميع مؤسسات التعليم فى مصر، عامة ودينية وأجنبية، وبغض النظر عن ملكية هذه المؤسسات أو لغة دراسة بعض المواد بها.

• السؤال المطروح الآن .... ماذا يجب أن نفعل؟

يطرح الكتاب عدداً من السياسات نوردها فى الآتى:

\* إصلاح التعليم المصرى القائم الآن سواء فى نوعيته أو بما يحقق أنماط من تعليم عام وخاص وأزهرى وأجنبى، بما يحقق تكامل النظم التعليمية المصرية ويدعمها، ويحقق فى الوقت نفسه الأهداف والغايات التى نبتغيها منه، من حيث تكوين وتنمية وتطوير ثقافة قومية مشتركة ، تمثل

الركيزة الرئيسية للمجتمع، وتعمل على تماسك وتنمية قدراته على العيش المشترك، بكل ما يتطلب ذلك من معارف وقيم تعزز الانتماء والمواطنة بكل مالها من حقوق وما عليها من واجبات.

\* لا بد أن يعكس التعليم المصرى بمناهجه وتدريبه وأسلوب إدارته بأنواعه كافة (التعليم العام، الخاص، الأزهرى، الأجنبي) مبادئ عامة مشتركة من خلال معايير ملزمة لكل المؤسسات التعليمية، يتم اعتمادها عن طريق هيئته ضمان الجودة والاعتماد فى التعليم، تحقق التكامل الذى ننشده فى الشخصية، على أن تحتوى هذه القواعد على منظومة القيم المستوحاه من الدين واللغة والتاريخ، وبذلك تحقق التنوع والتسامح وقبول الآخر والديموقراطية، وترسى أخلاق التفكير العلمى والنقدى، وتتمى قدرات الإبداع والتتوير العقلى المتواصل. ويجب أن تتكامل المؤسسات التى تهتم بتكوين الرأى بهذه المنظومة من المعايير وبخاصة مؤسسات الإعلام والثقافة.

\* التأكيد على أن اللغة العربية هى بوتقة انصهار وجدانى وعقلى وقومى مشترك، مع الحرص على الانفتاح على اللغات الأجنبية تواصلاً مع العالم والعصر، ومع طبيعة العلم المتجدد والمتطور، مع الإيمان بأن تعليم اللغات ينمى بعضها بعضاً.

\* الإشراف على التعليم الأجنبي وضرورة تضمينه المبادئ العامة المشتركة بين جميع أنواع التعليم فى مصر، حتى لا توجد هوة بين المتعلمين فى هذا التعليم وتفرق بين أبناء الوطن، ووضع أسس الاعتماد وضمان الجودة فيه حسب المعايير المعلنة له لضمان الحرية والابتكار والإبداع فى وسائله.

\* أن تتيح نظم التعليم فرصة متكافئة لكل أبناء الوطن وحرية الحركة من نظام تعليمي إلى آخر.

### الفصل الثالث عشر: التعليم والمواطنة:

• حرص الكاتب على إحياء مفهوم المواطنة وتنمية روح الانتماء عند طلاب كافة المراحل التعليمية وبكل نظمها المختلفة، حيث تبني سياسات تركز على أربعة محاور أساسية تفصيلها وارد بموقعه الإلكتروني الخاص:

، وهي تتضمن: [www.hossambadrawi.com](http://www.hossambadrawi.com)

\* تطوير مناهج التعليم وطرق عرضها بشكل يدعم المواطنة.

\* تطوير الحياة الطلابية وتعديل لوائحها.

\* تأهيل وتدريب المعلم وعضو هيئة التدريس علي مفهوم التربية من أجل المواطنة.

\* تحديث فكر ومنهج إدارة المؤسسات التعليمية.

● وفي سياقات تدفق الأفكار في كل ما ورد بالفصول السابقة فقد تم ذكر تفاصيل كثيرة تناثرت عبرها عن هذه المحاور، هي مجمعة تفصيلاتها فيما ذكر عن الموقع الخاص بالكاتب.

#### الفصل الرابع عشر: مكافحة الفساد في التعليم :

● أن التقسيمات الواردة بالجدول الذي حدد الأنواع العديدة في الممارسات الفاسدة، التي يمكن ان تظهر في كل المجالات الرئيسية في التخطيط والإدارة التي تحتوى على فرص لممارسة الفساد في التعليم كما إقتبسها الكتاب (بتصرف) من إصدارات المعهد الدولي للتخطيط التعليمي ( اليونيسكو ٢٠٠٧)، أوضحت التأثيرات الممكنة لهذه الممارسات علي الوصول للموارد والجودة والعدالة والأخلاقيات وبخاصة فيما يعنى تعلم الأطفال القيم والسلوكيات الإخلاقية.

● كما يمكن توضيح فرق آخر بين الآثار المباشرة وغير المباشرة للفساد، كالتأثير المباشر على جودة التعليم وكما في مجالات التوظيف والترقيات وتعيين المعلمين، وكذا مجالات بناء المدارس، وتوريد التجهيزات، وتوريد الكتب المدرسية والطعام وتوزيعها.

● وفي كل نوع من أنواع الفساد (أيا كانت) يجب ان يكون هناك جهد يبذل لدراسة العلاقة بين الممارسات الفاسدة قيد التحليل والعوامل العديدة في البيئة المؤسسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، التي يمكنها ان تؤثر على تلك الممارسات، بجانب مستوى القدرات المتعلقة بالموضوع.

• من مظاهر ما يمكن إعتبره إفساداً تغيير السياسات مع تغير الوزراء، كما انه من جوانب الفساد في نطاق التخطيط لمسيرة التعليم، وكذا إرجاء أو تأجيل تنفيذ الأولويات المقدره في الخطة والتوجه نحو المشروعات الإصلاحية الجزئية او ذات الأهمية الثانوية بسبب ما يتاح للأخيرة من منح أو معونات ومخصصات مالية ومكافآت بما يحدث خلل الأولويات المخططة، وتضخم في المشكلات الملحة، وإفساد لمسيرة الإصلاح المنشود.

• يبدو في بعض الحالات ان هناك صعوبة في تحديد أكثر أنواع الفساد خطراً علي العملية التعليمية، إلا أن قضية الدروس الخصوصية كواحدة في الممارسات الفاسدة في التعليم، يمكن إعتبرها فساداً كبيراً وصغيراً في الوقت نفسه.

• وإذا إنضمت قضية الكتاب المدرسي وما يهدر من اموال كواحدة من أخطر مجالات الفساد وأكثرها تأثيراً، فكل من القضيتين ( الدروس الخصوصية والكتاب المدرسي) لهما تأثير مباشر علي البيئة المؤسسية التي تتم في اطارها العمليات التربوية، بجانب تأثيراتها الاجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية، بما يؤدي في النهاية على المسيرة الإيجابية للعملية التعليمية.

#### الفصل الخامس عشر: الجمال والتعليم:

• إن أى مفكر في تطوير التعليم عليه ان يضع مفهوم الجمال كشيء يمكن إدراكه، ضمن اهتمامات المدرسة والمعهد التعليمي، أن الغاية هي بناء القدرات، وتوسيع فرص الاختيار، لأن إدراك الجمال بكل ماله من أثر نفسي يرفع من مستوى البشر، ويمكن ان يوضع له قواعد في النظام التعليمي الذي يربي ويعد شباب مصر للمستقبل، ليكون الجمال وسيلة لاستعادة الوحدة المفقودة في المجتمع، كما رأها الكاتب في الحياة العامة والإعلام.

• على الصفحات الختامية (وهي قليلة العدد) أتسعت رؤية الكاتب عن الجمال والحرية والفن والموسيقي والأدب والشعر .. وقيم الحق والخير والجمال.. ورؤية التطوير الشامل للتعليم.



لقد أضافت إلى شجن محتوى هذه الوثيقة (الكتاب) شغفاً بالتعلق بالمعاني.. أيها الشاكي وما بك  
داء.. كن جميلاً ترى الوجود جميلاً.  
رغم الإفراط في الينبغيات.. ولكنها تتادينا جميعاً وما نيل المطالب بالتمنى .. ولكن تؤخذ الدنيا  
غلاباً.